مجلة دراسات اقتصادية | جامعة الجلفة | المجلد 18/ العـدد: 01 (2020)، ص 244- 255

تاريخ الاستلام: 2019/11/30 تاريخ القبول: 2020/03/21

الصيرفة الإسلامية في السودان (2011_2018)

Islamic banking in Sudan (2011_2018)

د. حملة عزالدين*

azeddinehamla89@gmail.com

جامعة البويرة (الجزائر)

ط.د. زبار مراد

mouradzebbar@gmail.com

جامعة غرداية (الجزائر)

ملخص:

شهدت الصيرفة الإسلامية عديد التطورات المتسارعة لاقتصاديات الدول، وشهد الاقتصاد السوداني قفزة في نظامه المالي وذلك للتوجه نحو الاقتصادي الإسلامي بإصدار عديد الشهادات المالية (شهامة، صرح، شهاب، شمم، نور ...). ومن خلال دراسة ذلك توصلنا إلى التطور الذي مس الاقتصاد السوداني نظير التوجه نحو النظام المالي الإسلامي لتشهد القيمة السوقية قفزة من 7.06 مليار جنية سوداني عام 2011 إلى 19.83 مليار عام 2017.

كلمات مفتاحية: النظام المالي السوداني، الصيرفة الإسلامية، المنتجات المالية، الصكوك

Abstract:

iIslamic banking has witnessed many rapid developments of the economies of the countries, and the Sudanese economy has witnessed a leap in its financial system to move towards the Islamic economy with the issuance of several financial certificates Through this study, we have reached the development that touched the Sudanese economy because of the orientation towards the Islamic financial system to witness the market value a jump from 7.06 billion Sudanese pounds in 2011 to 19.83 billion in 2017.

Keywords: Sudanese financial system, Islamic banking, financial products, postal instruments.

المؤلف المرسل: زبار مراد ، الإيميل: mouradzebbar@gmail.com

. مقدمة:

يجب شهدت صناعة الصيرفة الإسلامية اهتمام عديد دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية، فثبات جدارة هذه الصناعة وصمودها في ظل الأزمات المالية العالمية، جعل منها محل اهتمام دول لتطويرها والعمل بمقتضاها، والسودان من الدول التي تهتم بالجانب الشرعي الإسلامي في معاملاتها المالية، بحيث تعتبر أول دولة إسلامية عملت على تحويل قطاعها المالي إلى قطاع إسلامي بالكامل، ففي دراسة قام بها صندوق النقد العربي (يوليو 2016) جاء فيها أن السودان تبلغ نسبة أصول الصيرفة الإسلامية فيه 100٪، وتعمل السودان على إيجاد أدوات مالية تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن هذا فقد أنشأت السودان قانوناً سمي (قانون صكوك التمويل) تماشيا لإلغاء الفوائد الربوية، وفي سبيل إيجاد أدوات استثمارية بديلة عن السندات التقليدية.

- إشكالية الدراسة:

الحديث عن الصيرفة الإسلامية في السودان، يقودنا ولا شك إلى معرفة مساهمة هذه الصيرفة في الاقتصاد السوداني وأهم إيجابياتها على النظام المالي السوداني بشكل عام، من هذا تتبلور لنا إشكالية الآتية:

أثر الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2011-2018 ؟

- فرضيات البحث: من خلال عنوان الدراسة والأبحاث السابقة في المجال تتبلور لنا الفرضية الآتية:

- تعتبر الصيرفة الإسلامية بالسودان تجربة رائدة في صناعة المالية الإسلامية.

- أهداف البحث:

- الاطلاع على النظام المالي في السودان؛
- التعرف على مختلف المنتجات المالية الإسلامية بالسودان؛
- الاطلاع على مساهمة المالية الإسلامية في الاقتصاد السوداني.

- منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يهتم الوصفي بتوضيح الصيرفة الإسلامية، بينما المنهج التحليلي يتم من خلاله تحليل مختلف الإحصائيات المالية للاطلاع على تطور الصيرفة الإسلامية وأثرها على المنظومة المالية السودانية.

1. النظام المالي السوداني

النظام المالي في السودان يشمل على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير مصرفية وسوق الخرطوم للأوراق المالية.

1.2 الجهاز المصرفي في السودان

النظام المصرفي في السودان صاحبه سِمات وخصائص ميزته عن المصارف في الدول الأخرى، اتسمت فترة 1903-1977 بالتعامل وفق آليات النظام التقليدي القائم على التعامل وفق أسعار الفائدة أخذاً وعطاء، وبعد إنشاء بنك السودان قرر مجلس الإدارة في فيفري 1960 إعادة النظر في كل ما يتعلق بالائتمان المصرفي، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي عام 1975 تم افتتاح العديد من بنوك القطاع المشترك والتي يساهم فيها رأس المال المحلي والأجنبي منها بنك فيصل الإسلامي 1977، وعلى أثر تقنين حرمة الربا في قانون المعاملات السوداني، أصدر بنك السودان منشوراً يقضي بإيقاف التعامل بسعر الفائدة باعتباره رِبا محرماً شرعاً، وقد ألزم المنشور الصادر في ديسمبر 1984 جميع

البنوك التجارية والمتخصصة بالعمل وفق النظام الإسلامي والصيغ الاستثمارية الإسلامية. (الطيب، 2008، صفحة 04)

وفي فترة 1990-2005 شهد القطاع المصرفي السوداني بعض التطورات بغرض الإصلاح والتطوير حتى يكون نموذج للعمل المصرفي الإسلامي في العالم عموماً تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وشركة السودان للخدمات المالية، باعتبارها برامج إصلاح اقتصادي ومالي تهدف إلى تقوية وتعزيز القدرة في مواجهة المصارف العالمية.

وشهد ما بعد 2005 (اتفاقية السلام ما بين الشمال والجنوب السوداني)، قيام نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الانتقالية، وهما نظام مصرفي إسلامي يعمل في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل في جنوب السودان.

وقد بدأ بتنفيذ البند14 'التمويل في المرحلة الانتقالية' من اتفاقية برتوكول قسمة الثورة (مرحلة السلام 2005)، الذي يؤكد الالتزام بالمبادئ الأساسية والمتمثلة في وحدة البنك المركزي، وحدة السلطة النقدية، وحدة السياسة النقدية، وحدة العملة ودور بنك السودان المركزي في الاستقرار الاقتصادي.

وتم وضع الهيكل التنظيمي والإداري لفرع الجنوب (بنك جنوب السودان)، وتدريب بعض الموظفين من أبناء جنوب السودان، وتم إعداد التصور لعمل إدارات البنك في مرحلة السلام وتواصلت خلال عام 2005 الإجراءات الخاصة بإصدار العملة الجديدة وهيكلة بنك السودان المركزي. (البنك السوداني المركزي، 2005)

وفي ظل فترة 2005-2011 استمر العمل بالنظام الإسلامي التقليدي في السودان إلى غاية التاسع من جويلية 2011 تم إيقاف العمل بالنظام التقليدي وذلك بانفصال الجنوب، واستمر فيما بعد العمل بالنظام الإسلامي.

وقد عمل بنك المركزي السوداني في نصف الثاني من عام 2011 على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وهذا نتيجة فقدان حوالي 90% من حصيلة الصادرات وحوالي 40% من الإيرادات العامة، ليتمكن البنك السوداني من التوسع في شراء وتصدير الذهب والذي بلغت حصيلته 1.008 مليون دولار بنهاية عام 2011، وقد بلغت الصادرات غير البترولية بما فيها الذهب حوالي 2,296.6 مليون دولار لعام 2011 مقارنة بمبلغ 1,665.3 مليون دولار في عام 2010 بنسبة زيادة بلغت 37.9 %، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الحصول على بعض القروض من الهيئات والمؤسسات والصناديق العربية.

وتستمر سياسات الجهاز المصرفي السوداني لعام 2012 بصورة أساسية على أهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي للدولة (2012-2014)، والذي هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال السعي نحو معالجة الآثار السالبة الناتجة عن انفصال الجنوب.

وصدرت عام 2015 سياسات من بنك المركزي السوداني متسقةً مع أهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2015 والبرنامج الاقتصادي الخماسي (2015-2019) مستهدفةً المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين أداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيف العجز إلى الحدود الآمنة، وتحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي، وكذلك تهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق

الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية المصرفية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي، والمساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام والعمل على تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية ويخفف من حدة الفقر.

وفي عام 2016 صدرت سياسات البنك المركزي السوداني متسقة مع أهداف الموازنة العامة للدولة والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019). (بنك المركزي السوداني، 2016/2015/2013/2011)

وقد عمل الجهاز المصرفي السوداني عام 2017 على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو والتنمية المتوازنة، والمساهمة الفاعلة في إنقاذ أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في عامه الثالث2017، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة على تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 5,3 % واحتواء معدلات التضخم في حدود 17 % في المتوسط، بالإضافة إلى إحداث استقرار في سعر الصرف من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات.

وتستمر جهود السودان عام 2018 في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام ومواصلة مع أهداف البرنامج الخماسي لعامه الرابع 2018. (سياسة البنك المركزي السوداني، 2018/2017)

ونشير إلا أنه يوجد 37 مصرف العاملة بالسودان كلها تخضع للقواعد الشريعة الإسلامية، بحيث هناك سياسات من البنك المركزي السوداني على تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وذلك بتفعيل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية عن طريق الآتي: (سياسة البنك المركزي السوداني، 2018/2017)

- إحكام التنسيق بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية، مع الالتزام بالتطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي مع التركيز على الآتي:
  - تفعيل سوق مابين المصارف والمؤسسات المالية؛
  - ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد في إدارة السيولة؛
  - أدوات وصيغ التمويل بالنسبة للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط؛
  - إعداد مراشد فقهية لصيغ الإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة والإجارة المنتهية بالتمليك والإعتمادات المستندية؛
  - أدوات التحوط المالي مثل السلم الموازي والاستصناع الموازي وأدوات أخرى.
- رفع قدرات العاملين في الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

2.2 المؤسسات المالية غير مصرفية

يشمل القطاع المالي غير مصرفي في السودان على عديد المؤسسات المالية يمكن الإشارة لأهمها:

1.2.2 شركات التأمين

تم إنشاء أول شركة تأمين في السودان عام 1952، ثم يليه إنشاء ثلاث شركات أخرى عام 1960، كما تم إنشاء شركتين برأس مال مشترك، وفي عام 1978 تم إنشاء أول شركة تأمين سودانية إسلامية، بحيث أسسها البنك فيصل

الإسلامي السوداني وفقاً للنظام التعاوني الإسلامي للتأمين على الممتلكات وفق أسس إسلامية، وقد تم كذلك إنشاء شركة البركة للتأمين وهي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كذلك. (أحمد، 2004، صفحة 42)

2.2.2 شركات الصرافة

يمكن توضيح عدد الشركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة خلال السنوات 2011-2018 كالآتي:

الجدول 1: عدد الشركات الصرافة والتحاويل المالية خلال الفترة 2011-2018

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد شركات الصرافة	17	21	22	24	23	18	20	20
عدد شركات التحاويل المالية والإجارة	9	9	11	11	12	10	10	13

المصدر: (بنك السوداني المركزي، 2018/2016/2014/2012)

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع عدد شركات الصرافة حتى 24 شركة عام 24 مقارنة ب17 شركة عام 2011، ويلاحظ تراجع عدد الشركات ل20 شركة عامي 2017-2018، في حين شهدت شركات التحاويل المالية ارتفاع لتصل إلى 13 شركة بارتفاع 4 شركات مقارنة بعام 2011 التي بلغت 9 شركات فقط.

3.2.2 شركة السودان للخدمات المالية المحدودة

تم إنشاءها مساهمةً بين بنك السودان ووزارة المالية سنة 1998، بموجب قانون المالية لتعمل في مجال إصدار وتسويق الصكوك والأوراق المالية الإسلامية، وهي بذلك تعتبر مؤسسة داعمة لصناعة الهندسة المالية الإسلامية بالسودان، وتعمل الشركة كذلك على إدارة الحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في المؤسسات المصرفية والمالية. (قندوز، 2008، صفحة 242)

4.2.2 سوق الخرطوم للأوراق المالية

بدأ التفكير في إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ عام 1962، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات التي بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب في1982 لينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان، ولكن لم يتم شيء في هذا المجال حتى عام 1992. (أبو ذر مجذوب، 2004، صفحة 09)

بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس1992، وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي نَادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993)، حيث تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992، وفي نوفمبر من نفس العام أقَر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982، ولكن هذا القانون المعدل لم يفِ بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية، وفي عام 1994 أجازَ المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلاً.

بدأ العمل في السوق الأولية 'سوق الإصدارات' في العاشر من شهر أكتوبر1994، وبدأ العمل في السوق الثانوية 'سوق التداول' في شهر يناير1995. (سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2016)

ولقد شهدت مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية عدة مراحل وتطورات كان من شأنها دفع عجلة التقدم بالسوق، حيث من فكرة إنشاء السوق عام 1962 إلى الانطلاقة الفعلية في أكتوبر 1994 إلى المرحلة الثالثة البداية الفعلية للعمل بالتداول الإلكتروني والتداول عن بعد، حيث بدأ العمل ببرنامج التداول الالكتروني عام 2012، حيث تم

تركيب وتشغيل الأنظمة المختلفة وتدريب كافة العاملين والوسطاء عليها، وفى العام 2014 تم إجازة لائحة مكافحة غسيل الأموال لشركات الأوراق المالية ولائحة حوكمة شركات المساهمة العامة، وتدشين موقع السوق الإلكتروني بعد إعادة تصميمه، وفى العام 2015 تم تعديل جلسات التداول لمواكبة نظام عمل بنك التسوية، وأجاز المجلس الوطني في جويلية 2016 قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، وقانون سلطة تنظيم أسواق المال، وشهد أيضاً عام 2016 بداية الخطوات التنفيذية الأولي في برنامج نظام التداول عن بعد المتوقع العمل به فعلياً في أوائل عام 2017، وحصل سوق الخرطوم مطلع عام 2017 على عدة جوائز عالمية وإقليمية وفي مقدمتها جائزة المجلة البريطانية

Capital Finance International (CFI) التي تثبت تفوق السوق على العديد من البورصات بشمال إفريقيا وكذلك حصوله على جائزة التميز في تداول الأوراق المالية من إتحاد البورصات العربية، وتَصَدُر البورصة من بين أربعة بورصات عربية خلال الربع الثالث من العام 2017 وفقاً لتقرير صندوق النقد العربي، كما تم تدشين برنامج التداول الالكتروني عن بعد وانتقال قاعة التداول إلى مقر السوق الرئيسي إلى جانب مشاركة السوق في عدة مؤتمرات دولية منها مؤتمر أيوفي بمملكة البحرين ومن ضمن الإنجازات التي شهدها خلال العام 2017 انعقاد الجمعية العمومية الرابعة عشر للسوق بعد غياب دام لأكثر من خمسة سنوات وصعود مؤشر السوق (الخرطوم 30) إلى أكثر من أربعة ألاف نقطة، كما شهد السوق تنفيذ أكبر صفقة من حيث حجم التداول منذ تأسيس السوق، إلى جانب إطلاق مؤشر السوق (الخرطوم 30) داخل المؤشر المركب لقاعدة بيانات أسواق المال العربية. (سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2017)

2. المنتجات المالية الإسلامية بالسودان

تعتبر منتجات الهندسة المالية الإسلامية محل اهتمام السوق المالي السوداني عن طريق شركة السودان للخدمات المالية العاملة على ابتكار وتسويق منتجات مالية إسلامية شاملة تخدم الأهداف المالية والنقدية دعما للقطاعات الاقتصادية الحقيقية والتنمية وربطها بالنظام المالي المحلي والعالمي، ومن أهم هذه المنتجات نذكر:

1.3 شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)

عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وتهدف شهادات (شهامة) إلى:

- استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار؛
- توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وإنفاذ السياسات المالية وسد عجز الموازنة ؛
- تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية؛
- تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي وإداري عالٍ؛
- تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي. (شركة السودان للخدمات المالية، التقارير والدراسات)

وقد بلغت إصدارات شهادة المشاركة الحكومية شهامة عام 2016 عدد 41 مليون شهادة بقيمة إجمالية 20,599 مليون جنيه، ويمكن توضيح إصدارات هذا النوع من الشهادات (الشهامة) خلال فترة 2011-2018 موزعة كالآتي:

جدول 2: إصدارات شهادة شهامة 2011- 2018

البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاكتتابات	2814	2,934	2,905.3	3,193.2	2974.3	2294.7	3,558.0	3,839.4
التجديدات	8567	8801	11226	12579.9	15471.7	18260.5	20,273.3	23,003.0
التصفيات	885	2338	1783.1	1554.5	301.2	185	281.8	0.1
متوسط الأرباح ٪	15.7	18.4	18.5	18.6	18.4	18	16.1%	17.7%

المصدر: (بنك السوداني المركزي، 2011/2013/2015/2016/2018)

يتضح من الجدول تذبذب في إصدارات شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)، وسجلت أعلى نسبة اكتتاب عام 2018 ب 3,839.4 مليون جنيه، في حين سجلت أدناها عام 2016 بقيمة 2294.7 مليون جنيه، ويتضح من خلال الجدول اتجاهه تصاعدياً فيما يخص التجديدات، وتذبذب في عملية التصفيات، وقد بلغ متوسط العائد أعلى نسبة له عام 2014 قدرت ب18,6% ويلاحظ أن نسبة العائد على شهادات شهامة في عملية مستقرة تصاعدية من سنة لأخرى ما يدل على نشاط هذا النوع من الصكوك.

وتعتبر شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) التي تصدرها شركة السودان للخدمات المالية من أنجح الشهادات التي أصدرتها الشركة، وفيما يلي تطور عمليات مبيعات صكوك شهامة موزعة على الفئات التالية، وهذا خلال فترة: 2011-2018.

الجدول 3: مبيعات شهادة مشاركة الحكومة شهامة (2011-2018) الوحدة: مليون جنيه

السنوات	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	الإجمالي
2011	عدد الشهادات المباعة	2352219	10246673	6401654	3279001	22279547
	القيمة	1,176.1	5,123.3	3,200.8	1,639.5	11,139.7
2012	عدد الشهادات المباعة	3355178	5787047	4281030	1338300	14761555
	القيمة	335.5	578.7	428.1	134	1,476.3
2013	عدد الشهادات المباعة	6123252	12179898	6344081	3615445	28262676
	القيمة	3,061.63	6,089.95	3,172.04	1,807.27	14,131.34
2014	عدد الشهادات المباعة	5616300	13085544	8780168	4163792	31645804
	القيمة	2,808.15	6,542.77	4,340.08	2,081.90	15,772.9
2015	عدد الشهادات المباعة	3675621	18369755	10879588	3967037	36892037
	القيمة	1,837.8	9,184.9	5,439.7	1,983.5	18,446
2016	عدد الشهادات المباعة	4394473	19611092	12726150	4387546	41119261
	القيمة	2,197.24	9,805.55	6,363.07	2,193.77	20,559.63
2017	عدد الشهادات المباعة	4282235	23416587	14377718	5586326	47662866
	القيمة	2,141.17	11,708.29	7,188.85	2,793.16	23,831.43
2018	عدد الشهادات المباعة	8000	32,078,86	17,161,344	4,436,390	53684603
	القيمة	4	16,039.4	8,580.7	2,218.2	26,842.3

المصدر: (بنك السودان المركزي، تقرير سنوي ، 2018/2017/2016/2015/2014/2013/2012/2011)

يلاحظ من الجدول تطور تدريجي تصاعدي لشهادة المشاركة الحكومية شهامة، بحيث من 11,139.7 مليون جنيه عام 2011 إلى 14,131.34 مليون جنيه عام 2013 إلى 18,446 مليون جنيه عام 2015ـــ، لتستمر بالارتفاع حتى بلغت عام 2017 قيمة 23,831.43 مليون جنيه، في حين شهد عدد صكوك شهامة المباعة تطوراً تصاعدياً، من 22279547 عام 2011 حتى وصل إلى 53684603 عام 2018، ويوضح الجدول أن المصارف قد استحوذت على القدر الأكبر من صكوك المشاركة الحكومية شهامة، يليها الشركات والصناديق ثم البنك السودان المركزي، في حين يحتل الجمهور الدرجة الأخيرة.

2.3 شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)

صكوك مالية بدأ العمل بها في عام 2003 تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتسخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البني التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة. والجدول التالي يبين إصدارات هذه الورقة المالية للفترة من 2003-2010.

الجدول 4: إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) الوحدة: مليون جنيه

العام	الإصدار	تاريخ الإصدار	مدة الإصدار	العدد	المبلغ
2003	الأول	2003/05/01	سنتين	600000	60
2004	الثاني	2004/08/25	ثلاث سنوات	100	10
	الثالث	2004/11/02	ست سنوات	1180	118
2005	الرابع	2005/03/01	خمس سنوات	2280	228
	الخامس	2005/06/08	خمس سنوات	2100	210
	السادس	2005/11/30	ست سنوات	1814908	181.5
2006	السابع	2006/06/05	ست سنوات	2500000	250
	الثامن	2006/06/30	ست سنوات	1789100	178.9
	التاسع	2006/08/01	ست سنوات	842575	84.3
2007	العاشر	2007/01/31	ست سنوات	707312	70.7
	الحادي عشر	2007/04/18	ست سنوات	640988	64.1
	الثاني عشر	2007/09/15	عامان	1502004	150.2
	الثاني عشر 1	2007/11/01	عامان	1082170	108.2
	الثاني عشر 2	2007/12/31	عامان	317628	31.8
2008	الثالث عشر	2008/01/31	ثلاث سنوات	107756	10.8
	الثالث عشر 1	2008/04/17	ثلاث سنوات	403636	40.4
	الثالث عشر 2	2008/07/21	ثلاث سنوات	1457742	145.8
2009	الرابع عشر	2009/02/27	ثلاث سنوات	3000000	300
2010	الخامس عشر	2010/05/10	ثلاث سنوات	5000000	500
الإجمالي					2742.7

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية، التقارير والدراسات)

تتوزع ملكية هذه الإصدارات على أربع قطاعات (المؤسسات والشركات والبنوك التجارية، الأفراد، الأجانب والشركات الأجنبية، بنك السودان)، ويلاحظ تطور الإصدارات من 600000 عام 2003 إلى 5000000 عام

2010، ويلاحظ تذبذب في قيمة الإصدارات، مع تطور القيمة من 60 مليون جنيه سوداني عام 2003 إلى 500 مليون جنيه عام 2010.

3.3 شهادة شامة

بدأ العمل بشهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) في عام 2010، وتقوم آلية العمل بهذه الشهادة من خلال العلاقات التعاقدية بين الأطراف التالية: المستثمرون-الشركة-الوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية، وتعمل شهادة شامة كغيرها من الصكوك على توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية للبلاد، وتهدف إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين، وكذلك تعمل على توسيع (زيادة) عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال إضافة ورقة مالية جديدة.

ويمكن توضيح تطور مبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) خلال فترة 2011-2018، كالآتي:

الجدول 5: مبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة) 2011-2018

السنوات	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	الإجمالي
2011	عدد الشهادات المباعة	1593578	1760633	353679	33950	42160	3784000
	القيمة	796.8	880.3	176.8	17	21.1	1,892
2015	عدد الشهادات المباعة	-	2308189	140468	4200	2032402	4485259
	القيمة	-	1,154.1	70.2	2.1	1,016.2	2,242.6
2016	عدد الشهادات المباعة	93720	2704251	833438	841	853009	4485259
	القيمة	46.9	1,352.1	416.7	0.4	426.5	2,242.6
2017	عدد الشهادات المباعة	1715977	1598257	294055	4037	171674	3784000
	القيمة	858	799.1	147	2	85.8	1,892.0
2018	عدد الشهادات المباعة	2401233	977444	263254	1403	140666	3784000
	القيمة	1,200.6	488.7	131.6	0.7	70.3	1,892

المصدر: (بنك السودان المركزي، تقرير سنوي ، 2011/2012/2013/2014/2015/2016/2017/2018)

لم يشهد عام 2012-2013-2014 أي تداول لشهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة)، ويتضح من الجدول تطور تصاعدي لمبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة) خلال فترة 2011-2016 من 1,892 مليون جنيه عام2011 إلى2,242.6 مليون جنيه عام 2016 ويلاحظ ارتفاع نصيب الشركات والصناديق من 140468 شهادة خلال عام 2015 إلى 833438 شهادة خلال عام 2016 بمعدل493.3% وانخفاض نصيب وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من 2032402 شهادة خلال عام 2015 إلى 853009 شهادة خلال عام 2016 بمعدل 58%، وشهدت عامي 2017 و2018 تراجع في عدد شهادات المباعة لتبلغ 3784000 بقيمة 1,892 مليون جنيه، ونلاحظ تسجيل مستوي استحواذ أدني فيما يخص الجمهور.

4.3 شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013 وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، الغرض منها توفير فرص استثمارية تحقق عائدا للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

ويوضح الجدول الآتي موقف شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) للفترة 2015-2018.

الجدول 6: مبيعات شهادات (شاشة) 2015-2018 الوحدة: مليون جنيه

السنة	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	الإجمالي
2015	عدد الشهادات المباعة	-	2308189	140468	4200	2032402	4485259
	القيمة	-	1,154.1	70.2	2.1	1,016.2	2,246.6
2016	عدد الشهادات المباعة	93720	2704251	833483	841	853009	4485259
	القيمة	46.9	1,352.1	416.7	0.4	426.5	2,242.6
2017	عدد الشهادات المباعة	93720	2195669	139268	4200	2052402	4485259
	القيمة	46.9	1,097.8	69.6	2.1	1,026.2	2,242.6
2018	عدد الشهادات المباعة	93720	1368765	748129	0	2274645	4485259
	القيمة	46.9	684.3	374.1	0	1,137.3	2,242.6

المصدر: (بنك السودان المركزي، تقرير السنوي، 2018/2016)

5.3 شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب)

يتم إصدارها وفقاً لصيغة الإجارة الإسلامية ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية، وتهدف شهادات (شهاب) إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك (Securitization) أصول البنك المركزي وعرضها على المستثمرين.

وقد شهدت مبيعات شهادات إجارة البنك المركزي شهاب 127800 شهادات شهاب بقيمة 127.8 مليون جنيه، ليشهد انخفاض عام 2011 بحيث حدد عدد الشهادات المباعة ب 25000 بقيمة 25 مليون جنيه، ليتواصل الانخفاض عام 2012 بحيث شهد عدد الشهادات المباعة 10000 بقيمة 10 مليون جنيه، ولم تشهد عام 2013-2015-2014 مبيعات فيما يخص شهادات شهاب، والجدير بالذكر أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي شهاب لدى المصارف بنهاية عام 2014 وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي.

لقد ساهمت الصكوك والشهادات في زيادة وتعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهذا نتيجة القبول الكبير الذي وجدته هذه الشهادات لدي المستثمرين والمتعاملين في السوق، وبالتالي تعتبر توجه لصناعة مالية إسلامية في

السودان، وملاذ طيب للبورصة في السودان، حيث تمثل هذه الصكوك حسب تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية ما نسبته 95٪ من حجم التداول في السوق الثانوي.

ويمكن الإشارة من خلال الجدول الآتي لتطور نشاط التداول لسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2011-2017 كالآتي:

الجدول 7: نشاط السوق الثانوية لبورصة السودان للفترة 2011 - 2017

الوحدة: مليون جنيه

السنوات	رأس المال السوقي	عدد الأسهم المتداولة	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	حجم التداول الكلي
2011	7062982659	106514121	7333445	3892066	2567626975
2012	9634988645	17258585	5793575	5116623	3073607167
2013	11188777913	80857419	1447341	6983324	3885405658
2014	12817683859	175035760	1198891	9996076	5762717820
2015	23726911800	284728196	1668892	11222669	6250361501
2016	15939640586	308331838	724021	7924732	4364326340
2017	19836511098	1087670678	1845930	19242070	11236889608

المصدر: (سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2017/2016/2013/2011)

3. خاتمة

شهد النظام المالي في السودان عديد التطورات نتيجة التوجه نحو الصيرفة الإسلامية بحيث تم تعزيز المنتجات المالية بإصدار عديد الشهادات الموافقة للشرع الإسلامي من بينها: صكوك شهامة- شامة صرح- شهاب- شاشة- شمم- نور- شموخ...الخ، بحيث ارتفع عدد الصكوك المتداولة بالبورصة السودانية من 1,08 مليون عام 2001 إلى 1,84 مليون صك عام 2017، وهو ما أثر على نشاطها لتشهد القيمة السوقية قفزة من 7,06 مليار جنيه سوداني عام 2011 إلى 19,83 مليار عام 2017.

على الرغم من إيجابية التوجه الإسلامي للمعاملات المالية للاقتصاد السوداني، إلا أنها لابد من الجهود الأكثر للسير نحو مواكبة الدول المتطورة في هذا الصدد كماليزيا والبحرين والسعودية...، خاصة وأن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقراراً، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلباً من المواطن المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

نتائج الدراسة

- تستمد الصيرفة المالية الإسلامية كافة قواعدها من مبدأ الشرع الإسلامي.
- تتميز المصارف الإسلامية السودانية بالابتعاد عن الفوائد الربوية والأرباح الثابتة القيمة واعتماد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.
- استحداث منتجات مالية إسلامية جديدة، له دور كبير في تداول المال بين أفراد المجتمع، وتنشيط سوق المالية وبالأخص للدول الإسلامية التي يرفض غالبية أفراد شعبها العمليات التي تخالف مبدأ الدين الإسلامي.

- التجربة السودانية أكدت إمكانية التوجه بهندسة مالية إسلامية تساهم في تطوير الاقتصاد، في ظل التحولات الاقتصادية وفشل الأنظمة الوضعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للعالم بصفة عامة وللعالم الإسلامي بصفة خاصة.

الاقتراحات

- السعي نحو الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي باعتباره آلية للوقاية من الأزمات ودفعة لمختلف مجالات التنمية في البلد، لأنه يعكس التوجه الحقيقي للاقتصاد.

- لا بد من توسيع علاقة السودان في مجال الصيرفة الإسلامية مع الأسواق المالية النظيرة على مستوي الإقليمي والعربي، مع العمل على الخروج من الظرف المحلي إلى التداولات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- على الدول الإسلامية أن تراجع خططها الاقتصادية، بحيث أثبت الواقع أن تبني هذه الدول لنماذج التنمية المستوردة، ونظام الغرب الرأسمالي كان من أسباب تعثرها ولم تعد فائدة من الإتباع الأعمى، وقد أثبتت التجربة السودانية إمكانية التوجه نحو نظام مالي إسلامي بالكامل، مع الاعتماد على آليات ذاتية مبتكرة تساهم في تطور الاقتصاد المحلي.

4. قائمة المراجع

- عثمان بابكر أحمد، 2004، قطاع التأمين في السودان (تقويم تجربة التحول من التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي)، جدة، مكتبة الملك فهد.

- عبد الكريم قندوز، 2008، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون.

- عبد المنعم محمد الطيب، 07/30-2008/08/01، آليات تطبيق النظام المصرفي الثنائي في السودان خلال الفترة 2006-2008، الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، الجمهورية اللبنانية.

- أبوذر مجذوب محمد عثمان، 2004، تقويم سوق خرطوم للأوراق المالية (من حيث الأداء والفعالية)، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.

- التقرير السنوي 2018/2017/2016/2014/2012/2011/2005، بنك السودان المركزي، موقع: https://cbos.gov.sd/ar/content

- التقرير السنوي2018/2017/2016/2015/2013/2012/2011، سوق الخرطوم للأوراق المالية، موقع: http://www.kse.com.sd

- التقرير السنوي 2015/2014/2013/2012/2011، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، موقع: http://www.shahama-sd.com/ar/studies